

رجاء للتدخل قبل وقوع المحظور وعودة جهاز أمن الدولة مرة أخرى

Mohammad Salem
To القوات المسلحة المصرية, mod@afmic.gov.eg
4/28/2011
Reply

From: Mohammad Salem (mszsalem@hotmail.com)
Sent: Thursday, April 28, 2011 9:19:02 PM
To: القوات المسلحة المصرية (mmc@afmic.gov.eg); mod@afmic.gov.eg

١. أفادت الأنباء مؤخراً بإستعداد جهاز أمن الدولة بمُسماه الجديد (جهاز الأمن الوطنى) لإستلام مقارِه القديمة من القوات المسلحة وهذا الأمر إن حدث فسيكون خطأً جسيماً يرتكبه المجلسُ الأعلى للقوات المسلحة فى حق الشعب المصرى بعد ثورته العظيمة فى يناير ٢٠١١ من أجل الحرية والقضاء على جميع أشكال الإرهاب الذى لم تكُف الأنظمة الإستبدادية المتعاقبة منذ ثورة ١٩٥٢ حتى قيام الثورة عن ممارسته ضد الشعب المصرى جموعاً وأفراداً. فمنذ إنشاء هذا الجهاز فى عشرينيات القرن الماضى وطوال ما يقرب من تسعين عاماً من تاريخه الأسود وهو يمارس هذا الدورِ الإرهابى والدموى الغاشم فى حق المصريين المسالمين والعُزل بغير هوادة ودون رقيب أو رادع إستناداً إلى الحصانة والحماية التى كانت تُسْبغُها عليه السلطة الحاكمة للقيام بدوره فى حماية إستقرار نظام الحكم وإستمراره.

٢. كشفت الحقائق التى كانت خافِيَة على الكثيرين تفاصيلَ الدورَ المُدمر والمُخرب والغريب لهذا الجهاز فى جميع أجهزة وهيئات ومؤسسات الدولة المصرية دونما إستثناء مثلِ إختصاصه بالموافقة على التعيينات فى الجامعات والوزارات بل والمساجد والمدارس والمخابز .. الخ .. وقصْر هذه التعيينات على أصحاب الوساطة والضالعين فى الفساد وتفضيل أهل الثقة عن أهل الخبرة مما تسبب فى خراب شاملٍ طالَ جميع نواحى الحياة فى الوطن الذى نُكِبَ بهذا الجهاز وغيره من الأجهزة المثيلة التى أنشأتها أنظمةُ الحكم المتعاقِبَة من أجل مصالحها الخاصة دونما إعتبار لمصالح الوطن.

٣. كشفت المطالبة الشعبية الجماعية بعد الثورة بحل وتفكيك هذا الجهاز الإرهابى وعمليات الإنتقام المُفرِط من أفراده المتورطين فى جرائم الإرهاب والتعذيب وإحراق مقاره فى جميع أنحاء الوطن أثناء الثورة والشعور الطاغى بالفرح والإرتياح بعد الإعلان عن حل هذا الجهاز وتفكيك أوصاله عن المشاعر الحقيقية الطافحة بالكراهية التى يكنُّها الشعبُ المصرى لهذا الجهاز. وبقدر طُغيان هذه المشاعر بقدر ما كانَتْهُ مشاعرُ الصدمة وخيبة الأمل والإستنكار والإستياء والرفض إزاءَ قرار إستمرار هذا الجهاز فى عمله تحت مُسمى جديد وهو أمرُ ينمُّ عن لامبالاة مَقِيتَة وإستهانةٍ بالغة بالحقوق الفطريةِ للمصريين فى العيش فىٍ مجتمع آمِن وعادل بغير خوفٍ من سلطاتٍ سيادية باطشة وغاشمة لا تقيمِ وزناً للقانون أو للقضاء إستناداً إلى ما يمنحه إياها إستبدادُ السلطة الحاكمة للقيام بحمايته وإستقراره رغماً عن إرادة الشعب ورغباته.

٤. يكشفُ التَمعُنْ فى الأسباب الداعِيَة إلى إستمرار هذا الجهاز بمسماه الجديد وقَصْر عمله على قضايا الإرهاب وما شابهها عن وهَنِها وضَعْف منطقها. فقضايا الإرهاب دائماً ما تكون مرتبطة بجهات أو تنظيمات خارجية تتولى متابعتها أجهزة أخرى للأمن القومى ولذا كان الإقتراح بأن تتولى هيئة الأمن القومى مهامَ هذا الجهاز فيما يخصُ قضايا الإرهاب ـ مما يقوض السببَ الأول لوجوده أو إستمراره ـ وذلك بضم الكفاءات الفكرية والمعلوماتية طاهرة الذيل وبريئة الذمة من جرائم التعذيب والإرهاب من أفراد هذا الجهاز كنواة لجهاز أمن داخلى تابع لهيئة الأمن القومى وليس لجهاز الشرطة.

٥. تعانى هيئة الشرطة النظامية حالياً ومنذ زمن طويل من قلة عدد أفرادها وهو نقصٍ يتزايد بإستمرار بالنظر إلى التزايُد الكبير فى أعداد المصريين وهو أمرُ خطير يتسبب فيما نلمسهُ جميعاً ونعانيه من حالات عدمٍ الإستقرار الأمنى فى معظم ربوع الوطن وهو ما يستدعى تفرُغ هيئة الشرطة تفرغاً تاماً لحفظ أمن ثمانين مليوناً من المصريين وهو عبء ثقيل وجسيم وشديد الوطأة يُوجِبْ عدم تحميلها بأعباءٍ خطيرةٍ أخرى مثل قضايا الإرهاب والتجسس .. الخ .. تستطيع أجهزة أخرى بهيئة الأمن القومى متابعتَها والتصرف إزاءها بطرائق أكثر كفاءةً وحرفية. ويمكن أن يساهم حلُ هذا الجهاز فى تعويض النقص الكبير فى أعداد الشرطة النظامية بإختيار عناصره النفسية السوية التى لم تتورط فى ممارسات التعذيب والإرهاب لتعمل ضمن صفوف الشرطة النظامية.

٦. لم يكُن خافياً أن نظام الرئيس السابق حسنى مبارك بناءاً على النصائح الشيطانية التى كانت تخطط لإستمراره وتوريثه كان يستند إلى هذا الجهاز إضافةً إلى سلاح الحرس الجمهورى كأجهزة تأمين تدينُ له بالولاء الشخصى وتضمن توازن قوى مُتوهم مع القوات السلحة المصرية عند الحاجة ولربما كان هذا التخطيط هو السبب وراء التضخُم الرهيب فى عدد أفراد هذا الجهاز الذى فاقت أعدادُه أعدادَ هيئة الشرطة النظامية بل وأعداد أفراد القوات المسلحة ذاتها كما أُذيعَ ونُشِرَ بالعديد من وسائل الإعلام المصرية المسموعة والمقروءة القومية والخاصة بعد نجاح الثورة. ولذا كانت المطالبات السابقة بحل هذا الجهاز وأيضا حل سلاح الحرس الجمهورى وتوزيع وحداته على الوحدات المناظرة بالقوات المسلحة لمنع تكرار مثل تلك المخططات وحماية الوطن من عواقبها الجسيمة.

٧. إننى أناشدُ المجلسَ الأعلى للقوات المسلحة بصفته الجهة المسؤولة عن الحفاظ على حقوق الشعب المصرى والمتكفلة بحماية هذه الحقوق والدفاع عنها بأن يتراجع عن قرار عودة جهاز أمن الدولة حتى وإن كان بمسمى آخر جديد وألا يسمح بعودته إلى ممارسة مهامه حتى وإن كان بتوصيفٍ جديد. فقد ظل هذا الجهاز الغاشم يمارس مهامَه الإرهابية الدموية الباطشة ضد المصريين الأبرياء والعُزل والمُسالمين طوال ثلاثة

عقود ماضية رغم وجود القوات المسلحة بل ورغم وجود بعض وحداتها على مبعدة أمتارٍ قليلة من مقارِه التى كان يمارس فيها هذه المهام وهو الأمر الذى يلقى على عاتق القوات المسلحة بعبء مسؤوليةٍ أخلاقيةٍ تجاه ماعاناه الألوف من المصريين من جراء وجود هذا الجهاز وما إرتكبه فى حقهم من جرائم وأخطاء لا يقبلُ الشعبُ المصرى تكفيراً عنها سوى إلغائه بغير رجعة. والله الموفق.

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
الحيوية عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا
والتكنولوجيا المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/

